الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء**

24 **شوال** 1435 –20 **أغسطس** 2014

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 4 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 6 |

# مفصولو بلدية ينبع يصعدون قضيتهم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سالم السناني - ينبع

رفع أكثر من 55 موظفًا مفصولًا من بلدية ينبع قضيتهم إلى الديوان الملكي ووزير الشئون البلدية والقروية وأمير منطقة المدينة المنورة، وذلك من خلال خطاب رفعه الموظفون الى الديوان والجهات ذات العلاقة، وناشدوا بإرجاعهم الى وظائفهم والتحقيق في القضية.

وكان الموظفون قد تم فصلهم بتاريخ 10 /10 /1435هـ، حيث فوجئ الموظفون بعدم وجود أسمائهم بكشوفات الحضور والانصراف والمتابعة، وعند ذهابهم لرئيس البلدية أفاد انه تم فصلهم. وكانت «المدينة» قد تابعت قضية الموظفين المفصولين منذ بدايتها، وقد افادت البلدية على لسان رئيس البلدية الدكتور حاتم طه ان الموظفون المفصولين تم تعيينهم بالخطأ وزيادة عن العدد الذي تم طلبه، واضاف رئيس البلدية انه سوف يتم التحقيق مع من قام بتوظيفهم. وقد حضر عدد من المحققين من امانة منطقة المدينة المنورة الاسبوع الماضي، وقاموا بالتحقيق مع عدد من رؤساء الاقسام، ومقابلة بعض الموظفين المفصولين. وقد تدخلت حقوق الإنسان في هذه القضية من خلال تصريح مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي التي قالت لـ«المدينة»: بدأنا بالتقصي عن وضع الموظفين المفصولين من بلدية ينبع والتي تم نشرها مؤخرًا، وأضافت أن الجمعية لم تتلق أي شكوى من الموظفين المفصولين بخصوص قضيتهم، ولكن نحن في الجمعية بادرنا بالبحث والتقصي عن الموضوع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# المتهم الأول تسبب في مقتل والده

# القتل تعزيرا لاثنين والسجن لـ 15 من أعضاء خلية إرهابية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/20/article_878457.html

«الاقتصادية» من الرياض

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكاماً ابتدائية تقضي بإدانة 17 متهماً من خلية يبلغ عدد أعضائها 50 متهماً، تعدّ إحدى أخطر الخلايا الإرهابية، حيث قام المتهم الأول بالتسبب بمقتل والده من خلال قيامه بعد إلقاء القبض عليه بتنبيه أعضاء التنظيم بإخراجه رأسه من نافذة سيارة رجال الأمن ليتنبه له أعضاء التنظيم الذين كانوا على مقربة من منزل والده، حيث كان يؤويهم ويتستر عليهم، وفور تنبيههم بإخراج رأسه عادوا لمنزل والده وقتلوه مع رجال الأمن، وغير ذلك من جرائم قام بها المدان.

وأدين المتهم التاسع عشر بعدة تهم منها مشاركته في نقل عدة سيارات مفخخة من القصيم إلى الرياض التي ضبطت من قبل الجهات الأمنية لكنه استطاع الفرار وذهب للقاء قائد تنظيم القاعدة في المملكة الذي أمره بالعودة مرة أخرى لإحضار سيارة مفخخة من القصيم (من نوع جمس أبيض) وهي السيارة التي استعملت في تفجير مبنى الأمن العام بالرياض، وأدين المتهمون أيضاً بإيواء عدد ممن هلكوا أثناء اعتدائهم على رجال الأمن وآخرين مطلوبين أمنيا، والتخطيط لاغتيال المسؤولين والشروع في اغتيال رجال المباحث، وتجهيز السيارات المفخخة، واشتراك بعضهم في تفجير مجمع فينيل ومجمع غرب الرياض وأحد المجمعات السكنية بالمنطقة الشرقية وحيازة الأسلحة والذخائر والقنابل والمتفجرات والصواريخ، وغير ذلك من تهم، علماً بأن الإدانات بحقهم جاءت متفاوتة. وبحسب وكالة الأنباء السعودية، افتتحت الجلسة بحضور القضاة ناظري القضية والمدعي العام والمدعى عليه وذويهم ومراسلي وسائل الإعلام ومندوب هيئة حقوق الإنسان، وجاءت الأحكام بقتل اثنين من المدانين وسجن 15 آخرين من سنتين إلى 25 سنة تفصيلها كالتالي: إدانة المدعى عليه الأول والحكم عليه بالقتل تعزيراً لما ثبت بحقه من جرائم، وإدانة المدعى عليه الخامس عشر والحكم عليه بالسجن 25 سنة ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه السابع عشر والحكم عليه بالسجن 15 سنة ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه الثامن عشر والحكم عليه بالسجن 18 سنة وغرامة 15 ألف ريال ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه التاسع عشر والحكم عليه بالقتل تعزيراً لما ثبت بحقه من جرائم، وإدانة المدعى عليه 21 والحكم عليه بالسجن 12 سنة وغرامة مالية خمسة آلاف ريال ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 22 والحكم عليه بالسجن 13 سنة وغرامة مالية 15 ألف ريال ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 23 والحكم عليه بالسجن 12 سنة ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 24 والحكم عليه بالسجن 15 سنة ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 25 والحكم عليه بالسجن 23 سنة ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 26 والحكم عليه بالسجن 18 سنة وغرامة خمسة آلاف ريال ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 27 والحكم عليه بالسجن 15 سنة وغرامة 20 ألف ريال ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 28 والحكم عليه بالسجن ثماني سنوات وترحيله إلى بلاده بعد إنهاء ما له وما عليه، وإدانة المدعى عليه 29 والحكم عليه بالسجن سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف ريال ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 30 والحكم عليه بالسجن 12 سنة وغرامة خمسة آلاف ريال ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 31 والحكم عليه بالسجن خمس سنوات وغرامة عشرة آلاف ريال ومنعه من السفر، وإدانة المدعى عليه 32 والحكم عليه بالسجن سنتين وغرامة خمسة آلاف ريال ومنعه من السفر.

وبعرض الحكم قرر المدعي العام القناعة بحكم القتل على المدعى عليه الأول والتاسع عشر واعترض على بقية أحكام المتهمين، فيما قرر جميع المتهمين الاعتراض، وتم إفهام المعترضين بأن موعد تقديم الاعتراض على الحكم يكون خلال ثلاثين يوما من الموعد المحدد لتسلم صك الحكم، وإذا مضت المدة ولم يقدم أي منهم اعتراضه خلالها فسترفع القضية إلى محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة لتدقيق الحكم بدونها.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# وزير العدل لـ"الحياة": لا وجود لمدانين بقضايا رأي في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان
أكد وزير العدل السعودي الدكتور محمد العيسى عدم وجود مدانين في قضايا رأي في السعودية. وقال: «لا يوجد لدينا مدانون في قضايا رأي مجرد، لكن الرأي إذا خرج عن هذا الوصف إلى الرأي المثير لسكينة المجتمع فإنه يُحْدِثُ فعلاً ضاراً». وأضاف: «معنى هذا أننا ندين الرأي متى تجاوز الموضوعية، وأخلّ بسكينة المجتمع، وأحدث فعلاً ضاراً». (للمزيد).
وأوضح العيسى الذي يشغل كذلك منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى، لـ«الحياة» أمس أن الفعل الضار «يختلف في تكييفه، وأقصد بذلك تقدير آثاره المسيئة من دولة إلى أخرى، بحسب دستورها، ومفاهيمها، وأعرافها وثقافتها». وشدد على أنه «ليس لأحد أن يملي مفاهيمه وإرثه الثقافي والأخلاقي على الآخرين». وقال: «ربما يكون الفعل الضار في بلد جسيمَ الوقع على مشاعر المجتمع وسكينته وتآلفه، وفي بلد آخر لا يكون له ذلك، بل على العكس تجده مُرَحَّباً به». ولفت إلى أهمية مراعاة «الفروقات وأخذها في الاعتبار، وعدم صهر الثقافات والمفاهيم جميعها في قالب واحد».
وأوضح العيسى - في تصريحات خاصة إلى «الحياة»، على هامش مؤتمر تدشين منظومة المحاكم المتخصصة - أن «مقالة السوء الضارة مُجَرَّمة في الشريعة الإسلامية، بل باستقرائنا وجدنا أحكاماً قضائية لبلدان تعتبر نفسها رائدة في مجال الحريات جرّمت أعمالاً فنية ليس فيها غير إبداء الرأي حيال أحداث تاريخية، لأنها أساءت إلى المشاعر والوجدان العام». وأضاف: «نحن نعلم أن بعض السجالات التاريخية حيال قضية معينة يُعتبر إنكارها جريمة في حق التاريخ وبعض الأعراق، مع أنها لا تخرج عن كونها مجرد قناعة خاصة تمثل رأياً مجرداً لا تصادر حرية الإنسان في الإفصاح عنه».
ولفت وزير العدل السعودي إلى أهمية إبداء الرأي. وقال: «عدالتنا تقر بأن عدداً من التحديثات أسهم فيها الرأي الموضوعي بفاعلية، بل إن الحريات متى أقرّ الجميع بأن لها سقفاً محدداً يجب عدم تجاوزه بحسب الدساتير والقوانين والأعراف والثقافات التي تعبّر عن وجهة نظرها، فإن انتقادها فيما انتهت إليه من رأي يعتبر من جانب آخر مصادرة للحريات، فحريتي تقف عند حرية الآخرين وعند نصوص الدستور والنظام وعند المشاعر العامة».

# "العمل" تعدّل ضوابطها: السماح لصاحب "المنشأة" بمهلة لمعارضة نقل "كفالة" عُمّاله

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة - منى المنجومي
استجابت وزارة العمل لاعتراضات عدد من أصحاب العمل على نقل خدمة العمالة في منشآتهم من دون الحصول على موافقتهم. وقررت السماح لمنشآت القطاع الخاص بالاعتراض على طلب نقل الخدمة المُقدم من عمالتها الوافدة، وإمهالها خمسة أيام عمل قبل إرسال البيانات لوزارة الداخلية لإتمام نقل الكفالة.(للمزيد).
وبرّر مدير المركز الإعلامي في وزارة العمل تيسير المفرج ذلك التعديل النظامي بأن وزارة العمل تحرص على توثيق وحفظ العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل، بما يكفل حق الطرفين، وعليه حددت وزارة العمل ثلاث حالات تتيح للعامل الوافد نقل خدماته من دون موافقة صاحب العمل استناداً إلى المادة الـ81 من نظام العمل، الخاصة بإصدار رخص العمل، ووفقاً لاشتراطات دليل تحفيز منشآت القطاع الخاص على التوطين (نطاقات).
وقال المفرج لـ«الحياة»: «إن هذه الخطوة تأتي بعدما تلقت الوزارة عدداً من الاعتراضات من أصحاب العمل، منها ما يتعلق بعدم تسوية الأمور المالية بين العامل وصاحب العمل الأساسي، أو أمور إدارية أخرى تتعلق بالمنشأة».
وأشار إلى بدء العمل بقرار مهلة الأيام الخمسة، ضمن خطوات التطوير في الوزارة وفقاً لملاحظات العملاء السريعة، إذ سيمنح هذا الإجراء المزيد من الوقت لتجنب أي إشكالات قد تنجم عن نقل خدمات العمالة الوافدة من دون علم صاحب العمل، باستثناء الحالات التي نص عليها دليل برنامج «نطاقات».

# تباين حكومي في تطبيق البصمة الإلكترونية لرصد حضور الموظفين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - محمد المشيطي
تباينت حماسة الجهات الحكومية في تطبيق نظام البصمة الإلكتروني لرصد حضور وانصراف الموظفين، عوضاً عن النظام التقليدي المعتمد على التوقيع.
وفي حين حرصت جهات حكومية على الإلتزام به، ما زالت أخرى مترددة في اعتماده، وتتلكأ في إقرار النظام في إداراتها، فيما بدأت أخرى العمل على تجهيز هذا النظام، لكنها لم تستكمل تركيبها في كل مقراتها والإدارات التابعة لها.
ورصدت «الحياة» تطبيق نظام البصمة الالكترونية في جهات حكومية عدة، منها مجلس الشورى، وعدد من مديريات الشؤون الصحية بوزارة الصحة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، التي طبقت النظام لضبط الدوام الرسمي لموظفي الوزارة والأمانات والبلديات من رؤساء ومرؤوسين من دون استثناء، بعد أن أصدر وزيرها الأمير منصور بن متعب منذ سبعة أشهر قراراً بذلك. كما رصدت جهات حكومية أخرى مثل وزارة العدل وإدارتها وكتاباتها العدلية، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيما لم تقر الرئاسة العامة لرعاية الشباب النظام، مكتفية بالطريقة التقليدية عبر التوقيع في دفتر الحضور والانصراف.
وفي وزارة التربية والتعليم وهي الجهة الحكومية الأكبر لجهة عدد موظفيها من معلمين ومعلمات، فبدأت الوزارة العمل على تركيب دوائر إنترنت عالية السرعة خاصة بنظام البصمة في المدارس، وفيما اكتمل العمل بهذا النظام في عدد محدود من المدارس ما زالت غالبية المدارس تنتظر تركيب النظام، خصوصاً أن الوزارة أعلنت في نهاية العام الجاري إجراءات عملية في التعاقد من مقاولين لاستكمال مشروع البصمة، الذي ينتظر أن يضبط دوام أكثر من 650 ألف معلم ومعلمة، ينتسبون للوزارة في مدارسها، التي يزيد عددها عن 33 ألف مدرسة للبنين والبنات في مختلف مناطق السعودية.
أما وزارة التعليم العالي فهي من بين الجهات التي لم تشغّل رسمياً نظام البصمة لرصد حضور وانصرف موظفيها، بحسب عاملين في الوزارة تحدثوا لـ«الحياة».

وأكد الاستشاري الإداري في وزارة التربية والتعليم الدكتور محمد العامري لـ«الحياة» أهمية توافر الأنظمة التقنية في عملية التطوير الإداري، مضيفاً: «يجب أن يسبقها التوعية إلى حين إقرارها واعتمادها مبكراً، حتى لا تجد مقاومة شديدة من الموظفين»، مشيراً أن إقرار نظام البصمة لا يعني عدم الثقة في الموظف أو في إمكانات الضبط.
وأضاف: «المقاومة واقعة لا محالة، إذ يعد أمراً طبيعياً إدارياً أن يوجد لكل تغيير مقاومة، ففي علم الإدارة يوجد نظام يسمى مقاومة المقاومة، وهي عملية التهيئة قبل إقرار أي نظام، التي توكل مهماتها إلى إدارة التطوير والجودة في الجهة الحكومية المعنية».
وأفاد العامري أن الشكاوى التي ترد من الموظفين تعد مجرد مقاومة فقط، وليس على القرار نفسه، لافتاً إلى أن الدوام المرن الذي يحتاج إلى إنتاجية عالية وعدم إلزام الموظف بالحضور يحتاج إلى توفير أرضية مناسبة لتقبل الموظف للإنتاجية العالية، من دون إلزامه بوقت أو حضوره للبصمة، موضحاً أن الفكر الإداري بحاجة إلى تطوير ومتابعة في الوقت الذي أصبح فيه هذا الفكر من أبجديات الدول الغربية المتقدمة.
يذكر أن عدد الموظفين الحكوميين يتجاوز 1.2 مليون موظف، وكشف آخر تقرير لوزارة الخدمة المدنية الصادر في محرم الماضي، أن عدد العاملين في الدولة بلغ 1.2 مليون موظف ومستخدم، يشكل الرجال ما نسبته 61.73 في المئة، والنساء 38.27 في المئة، وعدد غير السعوديين 73.684 موظفاً، يعمل معظمهم في وظائف صحية، وعدد من الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي.
ورصدت هيئة الرقابة والتحقيق أخيراً غياب وتأخر 3631 موظفاً عن مواعيد العمل الرسمية في وزارة التعليم العالي والجهات التابعة لها، وبعض الجامعات والكليات في جميع المناطق، في مقابل جهات حكومية.

# الأمين العام لمجلس الشورى يستقبل نائب رئيس البعثة الياباني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/962231

الرياض - محمد الشيباني
استقبل معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في مكتبه بمقر المجلس في الرياض أمس الثلاثاء نائب رئيس البعثة الوزير المفوض في سفارة اليابان لدى المملكة السيد ياسوناري مورينو. وأكد الدكتور محمد آل عمرو خلال اللقاء على متانة وقوة علاقات التعاون الثنائية القائمة بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان في مختلف المجالات معرباً عن تقديره للجهود التي بذلها نائب رئيس البعثة الياباني خلال فترة عمله من أجل تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين. وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الياباني والدفع بها نحو مزيد من التعاون بين الجانبين من خلال تبادل الزيارات وفتح آفاق أوسع للعلاقات بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما.

# د. اليامي: برنامج تطوير القضاء يشهد منعطفاً تاريخياً بتدشين محاكم الأحوال الشخصية

# اللجنة العربية لحقوق الإنسان ترحب بانطلاق أعمال المحاكم المتخصصة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/962206

الرياض- محمد السهلي

رحب رئيس الجنة العربية لحقوق الإنسان الدكتور هادي بن علي اليامي بانطلاق أعمال المحاكم المتخصصة في المملكة من خلال تدشين محاكم الأحوال الشخصية في مناطق الرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والدمام.

وثمن اليامي المساعي والجهود المكثفة التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الرامية لتطوير السلطات القضائية بما يخدم الرسالة السامية التي تؤديها ولضمان أداء الحقوق لأصحابها وفق منهجية مستقلة ومتطورة، كما أشاد اليامي بجهود وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وعلى وجه الخصوص الهمة التي يبذلها الرجل الذي يقف على سدة الجهازين معالي الوزير الدكتور محمد العيسى، مشيراً إلى ان انطلاق منظومة المحاكم المتخصصة في المملكة تشكل أهم ثمار مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء.

وأوضح اليامي ان اهتمام المؤسسة القضائية بالأسرة وقضاياها كأولوية قصوى كونها عماد المجتمع كان واضحا وجليا في هذا التوجه بإيلائها الاولوية القصوى في هذا المشروع الحيوي إذ تعد قضايا الأسرة بتنوعها «الطلاق والخلع والنفقة والحضانة وماله علاقة بها» من أكثر القضايا التي تعرض امام القضاء، وان تخصيص جسم قضائي خاص بها ويحظى بالعدد الكافي من القضاة والموظفين المساندين مدعوم بمستوى عال من التدريب والاحتياجات اللازمة سيشكل ولاشك تطورا هاما في المنظومة القضائية برمتها إذ سيزيح هذا التطور حملاً كبيرا عن كاهل القضاء العام ما يعني مزيدا من المرونة والسرعة في نظر القضايا والحكم

فيها، وسيشكل ذلك إلى جانب محاكم التنفيذ منعطفا حاسما لمشروع تطوير القضاء. ويتبع ذلك كله إطلاق المحاكم التجارية والتي ستمارس مهامها كما هو متوقع بعد أربعة أشهر وبعدها ستطلق المحكمة العمالية لتكتمل المنظومة العدلية بشكلها الجديد.

وبين أن الامل يحدو الجميع إلى توسيع نطاق المحاكم المتخصصة لتشمل جميع مناطق المملكة وان ذلك كما هو واضح سيكون رهن تدرج مدروس يأخذ في عين الاعتبار تهيئة العوامل البشرية والتقنية.

# لم يكن لديهن إثباتات (عقد عمل، مباشرة، توجيه، مسيّر رواتب)

# أثناء التقديم على "تكامل"

# المعلمات البديلات "النواقص".. "لا تعلقونهم"!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/962338

بريدة، تحقيق - منصور الجفن

طالبت مجموعه من المعلمات البديلات «النواقص» -كما أسمتهن وزارة التربية والتعليم- طالبن بتثبيتهن أسوة بزميلاتهن السابقات «البديلات المستثنيات» على وظائف معلمات تنفيذاً للتوجيه السامي الكريم الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز –حفظه الله– برقم 20479 وتاريخ 1435/5/29ه.

ويقصد هنا بكلمة «البديلات النواقص» جميع البديلات المستثنيات المتبقيات من مرحلة الحصر الأولى اللاتي سبق أن تقدمن ولم يكنّ لديهن جميع الإثباتات المطلوبة، مثل (عقد عمل، مباشرة، توجيه، مسيّر رواتب)، حيث إن الإثباتات للعديد من المعلمات البديلات تم إتلافها من الإدارات التابعة لهن دون توثيقها بمحضر إتلاف رسمي يتضمن أسماء من تم إتلاف مستنداتهن، يضاف إلى ذلك البديلات المستثنيات من المرحلة الأولى واللاتي تأخرت إداراتهن في الرفع لهن مع أنهن يملكن جميع الإثباتات المطلوبة وقدّمن أوراقهن في الوقت المحدد وتحملن بالتالي تقصير الموظف المسؤول، إلى جانب البديلات اللاتي قدّمن أوراقهن من تاريخ 1435/1/1ه بعد نهاية الحصر الأولى سواء كن يملكن جميع الإثباتات المطلوبة أو يوجد لديهن نقص.

وتطالب جميع المعلمات البديلات اللاتي لم يلحقن ضمن الحصر الأول لأي سبب بسرعة معالجة أوضاعهن أسوة بزميلاتهن اللاتي تم تثبيتهن بأثر رجعي، كما تطالب المعلمات اللاتي لديهن نقص في بعض مستنداتهن نتيجة إتلافه من تلك الإدارات اللاتي كنّ يعملن فيها أن تتبنى الوزارة نموذجاً يستوفى من جهات العمل السابقة واعتباره كافياً لتمكينهن من دخول بوابة «تكامل».

تأخير ومعاناة

وقالت البديلة "زهور الغامدي" -المتحدثة عن البديلات المكتملة إثباتاتهن من مدينه الرياض- بأنه اعتباراً من تاريخ 1435/1/1ه بدأ حصر لا منتهي أسموه في وزارة التربية والتعليم حصر النواقص أو حصر الدفعة الثانية إلى تاريخ 1435/8/26ه، وبعد مراجعات للوزارة من البديلات يطالبن بإنهاء قضيتهن وإلحاقهن بزميلاتهن اللاتي تم تعيينهن؛ فقد تم رفع أسماء البديلات لوكالة الشؤون المدرسية لحصر بديلات الدفعة الثانية بتاريخ 1435/8/26ه.

وأضافت:"استبشرنا خيراً وتبادلنا التهاني ولم نعلم أنها بداية لمعاناة جديدة، وانتقلنا من مراجعة الوزارة إلى وكالة الوزارة للشؤون المدرسية، وهناك لم نخرج بنتيجة مقنعة، حيث تم إفادتنا هناك أنه لن ينظر في قضيتنا في الوقت الراهن؛ بسبب أن غالبية الموظفين مجازون في رمضان، وأنه لن يتم العمل قبل بدء الدراسة الفعلية بشهر بعد استقرار المدارس، ثم يُنظر في موضوعنا، ثم أخبرونا مرة أخرى أنهم بدأوا بإجراء حصر ثالث من بداية رمضان وسيدمج الحصر الثاني مع الثالث لكن إلى هذا التاريخ وجميع البديلات المتبقيات من عدة إدارات تعليمية من مختلف مناطق المملكة المترامية الأطراف لم يصلن إلى أي إفادة، سواءً من خلال الاتصالات أو مراجعة الوزارة أو الوكالة".

المطلوب أن تتبنى وزارة التربية نموذجاً يستوفى من جهات العمل السابقة واعتباره كافياً للتقديم

مطالبة بالتعيين

وطالبت "زهور الغامدي" من المسؤولين بالوزارة سرعة إنهاء إجراءات تعيينهن كما وعد بذلك وكيل الوزارة الدكتور سعد الفهيد خلال مؤتمره الصحفي -الذي عقده في وقت سابق-، وأكد فيه على أن من استكملت أوراقها من البديلات فإنه

يحق لها التعيين هذا العام، مبينة أنه يوجد الكثير من البديلات قد أكملن جميع الإثباتات المطلوبة قبل تاريخ 1435/5/29ه تاريخ صدور الأمر السامي الكريم، إلاّ أنهن لم يتم تعيينهن إلى هذا الوقت ولم يلحقن بزميلاتهن، مطالبة بسرعة تعينهن بأثر رجعي من تاريخ احتساب مباشرة زميلاتهن، حيث لا يوجد سبب لكل هذا التأخير كونهن يملكن جميع المستندات والإثباتات المطلوبة، مشيرة إلى أن المعلمات البديلات المكتملة أوراقهن قد عانين كثيراً من تأخير إداراتهن التعليمية في بعض مناطق المملكة في رفع أوراقهن، وجاء الوقت الذي تستجيب فيه وزارة التربية والتعليم لأمر خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بتثبيت المعلمات البديلات دون تأخير أو تعطيل.

مستند إثبات

وقالت "دلول الحربي" -معلمة بديلة- إنها عملت في تدريس محو الأمية لمدة أربع سنوات لكن ليس عندها عقود ولا مسيّر رواتب، موضحة أنها لم تعلم بالحصر إلاّ متأخرة، كما أن إدارة التعليم بحفر الباطن رفضت استلام أوراقها لرفعها للوزارة وإلحاقها بزميلاتها، إلاّ أنها تشير إلى أنها تمتلك أصل شهادة لإحدى الطالبات التي كانت تقوم بتدريسهن وعليها توقيعها واسمها وختم المدرسة؛ مما يؤكد مزاولتها العمل في مدارس محو الأمية، ومن هنا فهي تعتبر هذه الوثيقة الدراسية التي يوجد عليها اسمها وتوقيعها وختم المدرسة بمثابة مستند مزاولة لمهنة التدريس، مطالبة بإلحاقها بزميلاتها.

إتلاف المسيّرات!

وقالت "آيات الخطيب" -معلمة بديلة تابعة لمنطقة تبوك التعليمية- تعاقدت خلال العام الدراسي 1425-1426ه على وظيفة معلمة بديلة، وعندما علمت بأمر تثبيت المعلمات البديلات توجهت إلى إدارة التربية والتعليم في منطقتي لاستكمال أوراقي وإثباتات تعاقدي الموجودة لديها، مثل العقد وتكليف المباشرة والتوجيه، لكني لم أجد مسيّر الرواتب، حيث إن إدارتي أتلفت المسيّرات القديمة، مشيرة إلى أنها تمكنت بعد عناء مع أحد البنوك الحصول على كشف حساب بالرواتب، وحينما وجدت كشف الرواتب كان قد انتهى الحصر، وبالتالي رفضت إدارة التربية والتعليم استقبال أوراقها، ومن ثم توجهت إلى الوزارة بالرياض، حيث تم قبول أوراقها لكنها إلى هذا اليوم لم يتم البت في موضوعها رغم استكمالها لكامل المستندات المطلوبة، متمنية أن يتم تثبيتها أسوة بزميلاتها.

وذكرت "حظية علي" -معلمة بديلة من منطقة جازان-، أنه تم حصرها ضمن الدفعة الأولى لكنها تلقت ما يفيد بأنها وضعت ضمن "النواقص"؛ لنقص خطاب المباشرة، مؤكدة على أن هناك بديلات تم إدخالهن ضمن "تكامل التعيين" رغم أنه ليس لديهن سوى العقد، بينما بحوزتها مسيّر الرواتب والعقد ولم يتم ضمها إلى "تكامل"، ومن هنا حُرمت من التعيين ضمن زميلاتها.

سقط سهواً

وأضافت "نهى القحطاني" -معلمة بديلة مستثناة من المنطقة الشرقية- أنها قدمت أوراقها المطلوبة ضمن الحصر الأول (عقد، مباشرة، توجيه، مسيّر رواتب) بتاريخ 1434/12/26ه، ولم تجد اسمها وسجلها ضمن "تكامل"، وأمام هذه النتيجة أجرت اتصالات مع وزارة التربية والتعليم بالرياض للاستفسار عن سبب عدم شمولها بالرغم من استكمالها لجميع المستندات المطلوبة، وقد ذكرت بأنهم أفادوها بأن إدارتها التعليمية قد أرسلت كشفاً بالاسم فقط دون تضمينه المستندات، مما جعلها تتابع مع إدارتها التعليمية بالمنطقة الشرقية، حيث تم إرسال أوراقها جميعاً إلى الوزارة بالرياض بتاريخ 1435/6/28ه، مطالبة بفتح "تكامل" لها ولعدد 27 من زميلاتها اللاتي تعرضن لهذا التأخير الذي نسبته الوزارة حسب قولها إلى السهو، قائلة:"ليس ذنبنا تأخير رفع إداراتنا لأوراقنا وتقصير الجهة المعنية رغم اتصالاتنا ومتابعاتنا المرهقة".

وأشارت "منيرة" -معلمة بديلة من المنطقة الشرقية- إلى أنها قدّمت أوراقها المطلوبة كاملة من عقد ومباشرة ومسيّر رواتب لإدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية خلال مرحلة الحصر الأول، إلاّ أن أوراقها لم ترفع لوزارة التربية والتعليم بالرياض، إلاّ في شهر جمادى الآخرة من هذا العام أي بعد انتهاء الحصر الأول؛ مما حال دون دخولها بوابة "تكامل".

وقالت:"لا ذنب لنا في تحمل تبعات تقصير الإدارة المعنية"، مطالبة المسؤولين بالوزارة بسرعة إنهاء إجراءات إلحاقها بالدفعة الأولى وفتح "تكامل" مجدداً؛ لأنها ضمن المشمولين بالأمر الملكي الكريم.

انتظار اللجنة

وأكد "فيصل الغامدي" أن جميع أوراق شقيقته وعدد من زميلاتها لا تزال في أدراج المسؤولين بوزارة التربية والتعليم ووكالة الوزارة، بالرغم أن كافة الأوراق مكتملة، إلاّ أنه لم يطرأ عليها أي إجراء بالرغم من استنفاد الوقت الطويل والمرهق في مراجعة الوزارة ووكالة الوزارة.

وقال إن عذرهم في ذلك هو انتظار عقد اجتماع اللجنة المختصة التي طال انتظارها أكثر من اللازم، معتبراً أن هذا العذر بمثابة شماعة تعلّق عليها الوزارة أسباب التأخير، داعياً المسؤولين في وزارة التربية والتعليم إلى سرعة اتخاذ الإجراءات العاجلة وإنصاف شقيقته وزميلاتها، حيث لا يجد أي مبرر واضح لهذا التراخي في معالجة وضعهن.

وأضافت "حصة منزل العنزي" -معلمة بديلة من منطقة الحدود الشمالية- أنها تأخرت في تقديم أوراقها لعدم علمها بموضوع تثبيت البديلات، وحينما علمت رفعت أوراقها لإدارة التربية والتعليم بمنطقتها، إلاّ أنهم أفادوها بأن الحصر قد انتهى وأن عليها رفع أوراقها للوزارة بالرياض، وفعلاً رفعت أوراقها إلى الوزارة وأفادوها بأن جميع بياناتها كاملة، متمنية أن يتم فتح بوابة "تكامل" لها حتى يتم تعيينها أسوة بزميلاتها البديلات.

المسيّرات لدى الوزارة

وأشارت "نورة محمد القحطاني" -معلمة بديلة- إلى أنها عملت طوال فترة الدراسة الجامعية معلمة محو الأمية فترة مسائية، من عام 1416 إلى عام 1419ه، ولم تكن تستلم صورة من العقد الموقع عليه مع مديرة المدرسة آنذاك، كما أن راتبها تستلمه يداً بيد من دون استلامه عبر مسيّر رواتب، مضيفة أنه بعد عام 1421ه قيل لها إن المعلمات في هذه المدرسة أصبحن يستلمن صورة من العقد، لكنها استقالت في عام 1419ه بناءً على ما صرّح به معالي وزير التربية والتعليم السابق د.محمد الرشيد -رحمه الله- الذي أشار فيه إلى أنه لا يقبل أن تستلم مكافأتين مقطوعتين من المصدر نفسه، حيث كانت في آخر مستوى جامعي، والآن ليس معها ما يثبت إلاّ شهادة خبرة من تلك المدرسة، وعليها توقيع مسؤولي التربية والتعليم.

وقالت:"حاولت الرجوع للمدرسة للحصول على العقد إلاّ أنها أُغلقت والمديرة استقالت وسلمت العهدة، وتوالت على المنصب اكثر من مديرة، وفي النهاية لم أجد شيئاً وكان بإمكان الوزارة أن تُخرج المسيرات أو دفتر الحضور والانصراف وتثبت حقوقنا في ذلك؛ لأن العقود كما ذكرت موظفات التربية أنهم أتلفوها لأنها عبارة عن أرشيف، ثم نفاجأ بأنهم يطالبوننا بإحضارها"، متسائلة: "كيف نحضر شيئاً لم يكن معنا وقد أتلفوه بأيديهم؟"، مشيرة إلى أن هذه مشكلة الكثير من زميلاتها المعلمات اللاتي فقدن بعض إثباتات ممارسة العمل كمعلمات بديلات، موضحة أنه من خلال تواصلها مع وزارة التربية والتعليم منذ ما يقارب العام فقد أفادوها بأن موضوع البديلات النواقص سوف يعرض على لجنة إلاّ أن هذه اللجنة لم تبت بأمرهن حتى اليوم.

وأشارت إلى أنها حاصلة حالياً على شهادة الماجستير، وأن الجامعة لم تقبل تعيينها لأن عمرها تجاوز الثلاثين سنة، مستغربة هذا الإجراء في الوقت الذي تستقطب فيه جامعاتنا كبار السن من كل بلد، مؤكدة على أن أولوية التوظيف يجب أن تكون لنا نحن أبناء هذا الوطن قبل غيرنا مهما كانت المبررات؛ تنفيذاً لتوجيهات ولاة أمرنا -حفظهم الله-.

# 2859 موقوفاً في سجون المباحث العامة بمختلف المناطق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م

اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف

كشف تقرير رسمي لوزارة الداخلية عبر «نافذة تواصل» أن عدد الموقوفين في سجون المباحث العامة في جميع المناطق والمحافظات بلغ 2859 موقوفًا حتى الثاني والعشرين من الشهر الجاري، منهم 2420 سعوديًّا، و190 يمنيًّا، و65 سوريًّا، و31 باكستانيًّا، و23 مصريًّا، و9 أفغانيين، و11 أردنيًّا، و12 فلسطينيًّا، و6 عراقيين، و5 صوماليين، و5 لبنانيين، و4 إيرانيين، والبقية من جنسيات مختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات الموقوفين في سجون المباحث العامة، في إطار حرصها على الشفافية، وإيضاح الحقائق.

# إطلاق أول برنامج تدريبي لتأهيل "المطلقات" لمواجهة المجتمع

## انضمام 70 امرأة من مختلف الأعمار حتى الآن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.al-madina.com/node/551974/.html

شعاع الفريح - حائل

انطلق مؤخرا في منطقة حائل اول برنامج تدريبي لتأهيل المطلقات لمواجهة المجتمع بعد الانفصال، حيث انضم للبرنامج في بدايته اكثر من 70 امرأة مطلقة من مختلف الاعمار . ويقام البرنامج ، وهو تحت عنوان «إرادة وطموح» تحت إشراف جمعية وفاق لتيسير الزواج بحائل، بالتعاون مع مؤسسة الملك خالد الخيرية . وقالت المدربة والمستشارة الأسرية المسؤولة عن تأهيل المطلقات سلوى العضيدان: إن خطة البرنامج ستمر بعدة مراحل تأهيلية، منها التطويرية والمهنية والإرشادية بحيث يتم صقل شخصية المطلقة بشكل بعيد تماماً عن نظرة المجتمع المؤثرة عليها.

واشارت الى انه تم الإتفاق لتقديم دورة بعنوان «الطلاق ليس نهاية الطريق» وهي دورة في مجال تطوير الذات تحث المطلقة على التعرف على ذاتها واستبعاد إي أفكار سلبية قد تحول بينها وبين التقييم الحقيقي لحياتها بعد الطلاق، وبصفتي مستشارة أسرية فقد اعتدت على تقديم مثل هذه الدورة في عدد من مناطق المملكة .
وقالت: إن مشاعر المتدربات في حائل هي نفس مشاعر المتدربات في اي مكان بالمملكة، مؤكدة أنها تقرأ في أعينهن بريق الأمل والتلهف لمعرفة الطرق والأساليب التي تساهم في رؤيتهن لأنفسهن بشكل أوضح وأعمق .

# إمارة مكة تتدخل لمعالجة تأخر رواتب موظفي شركة خاصة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140820/Con20140820718693.htm

خالد الحميدي (مكة المكرمة)

تدخلت إمارة منطقة مكة المكرمة لمعالجة قضية تأخر صرف رواتب عشرات من حراس الأمن الموظفين في شركة خاصة تعمل في مجال تشييد المباني بالمنطقة المركزية حول المسجد الحرام. وطلبت الإمارة من هؤلاء الموظفين الذين تجمعوا أمام مقرها بالعاصمة المقدسة أمس، رفع شكوى رسمية تتضمن أسماءهم ومدة تأخر صرف رواتبهم.
وتحدث لـ«عكاظ» عدد من حراس الأمن المتذمرين من تأخر رواتبهم، حيث نوهوا بتفهم إدارة استقبال الجمهور والعلاقات العامة في الإمارة لقضيتهم، مشيرين الى أنهم لم يستلموا حتى الآن راتب الشهر الماضي، ما جعلهم في موقف محرج بسبب عجزهم عن الإيفاء بمستلزمات أسرهم.
وكان هؤلاء الموظفين تجمعوا يوم الأحد الماضي أمام مقر مكتب العمل بالعاصمة المقدسة للمطالبة بصرف رواتبهم المتأخرة. وأحالهم المكتب إلى فرع وزارة العمل في محافظة جدة.

# غياب "المراكز المتخصصة" يضاعف معاناة مرضى القلب والأورام بجازان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140820/Con20140820718573.htm

محمد الكادومي (جازان)
يعاني مرضى القلب والأورام بمنطقة جازان، من مشقة السفر إلى المناطق البعيدة بحثا عن العلاج، ويشكو هؤلاء المرضى قلة المستشفيات المتخصصة في المنطقة، إضافة الى تدني مستوى الخدمات الطبية في المستشفيات الحالية، وكذلك قوائم الانتظار التي قد تمتد لأشهر.
وفي هذا السياق أوضح منصور علي، أنه أصيب بورم سرطاني وتم تحويله لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض لعدم وجود تخصص للأورام بالمستشفى الحكومي في جازان، ويضيف «مكثت في المستشفى ثلاثة أشهر، ثم عدت لجازان، والآن أراجع المستشفى التخصصي بالرياض بصفة شهرية، رغم ما أعانيه من إرهاق نفسي وجسدي ومادي».
بدوره، يقول عمر أحمد «إن مريض السرطان في جازان ينتظر أكثر من أربعة اشهر للحصول على سرير شاغر في مستشفيات الرياض، نظرا لعدم توفر العلاج المناسب في المنطقة، فيما أشار كل من حسين محمد وتركي عريشي، الى معاناتهم نتيجة عدم توفر مراكز متخصصة لمرضى القلب في منطقة جازان، وأضافوا «مرضى القلب بحاجة لمراكز متخصصة وأجهزة متطورة للغاية»، وطالبوا وزارة الصحة بتحمل مسؤولياتها تجاه مرضى القلب والأورام بجازان. إلى ذلك أوضح لـ «عكاظ» المتحدث الاعلامي في صحة جازان محمد صميلي، أن العمل جار حاليا على إنشاء مركز للقلب والأورام بمستشفى الأمير محمد بن ناصر بسعة 200 سرير.

# أمانة الباحة: مقطع "لحوم الحمير".. افتراء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=197631&CategoryID=5

الباحة: مشعل الغامدي، ممدوح الغامدي
أكدت أمانة الباحة على لسان متحدثها صديق الشيخي، عدم صحة ما تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمقطع فيديو يظهر فيه وجود لحوم حمير في أحد الأودية بمحافظة بلجرشي بالباحة، وأنه يتم توزيعها على المطاعم والمطابخ بالباحة وبلجرشي -حسب صاحب المقطع-، مبينة أن ذلك محاولة للإساءة بمثل هذه الافتراءات.
وبين الشيخي لـ"الوطن" أمس، أنه لم يقدم أي شكوى بخصوص مقطع الفيديو إلى جهة الاختصاص، وبالتالي فإن ما يصدر عنه من اتهامات يؤكد على خلفية النوايا السيئة للتشويش بمثل هذه الافتراءات، مضيفا أن هناك تقارير يوميه للأمانة والبلديات، ممثلة بإدارة الخدمات، عن اللحوم الموجودة في المطابخ والمطاعم وعن كيفية الحصول عليها والتأكد من وجود ختم المسلخ وطريقة التجهيز والتحضير.

وأكد الشيخي أن الأمانة والبلديات تحرص على توفير الأفضل في خدماتها من حيث السلامة كما هو معروف فقد نفذت جولات متفرقة ومكثفة لرفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطن والمقيم والمصطاف ولم يصدر أي مخالفة حول ذلك.
وكان المقطع قد أثار ردود فعل واسعة لأهالي المنطقة وأبدوا تخوفهم وتذمرهم، مطالبين بتشديد الرقابة على المطاعم والمطابخ والمسالخ والقيام بجولات مكثفة وتطبيق أقصى العقوبات على المخالفين.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# في شكوى عرضها على وزير العدل

# البشر: لنبرئ ذمتنا.. الخبراء في محاكم مكة المكرمة والمدينة المنورة دون المستوى

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/20/article_878498.html

خلال حفل التدشين، شكا الشيخ محمد البشر رئيس محكمة الأحوال الشخصية بالمدينة المنورة لوزير العدل، من أن العاملين في قسم الخبراء في المحاكم الكبرى بالمدينة المنورة ومكة المكرمة، دون المستوى، خصوصا في المرحلة التي تشهدها المدينتان في نزع أوقاف كبيرة حول الحرم تصل قيمتها إلى مئات المليارات وشراء بدائل لتلك الأوقاف.
وأضاف يجب أن نبرئ ذمتنا وذمة الوزارة من ذلك وأن تعطى الأمور نصابها في التقدير المناسب، وأن يعجل في تطوير قسم الخبراء باستقطاب كفاءات على مستوى معروف.
ورد عليه الدكتور محمد العيسى مبينا أن العمل في نزع وشراء بدائل أوقاف في المدينتين عمل استثنائي في وقت استثنائي ولا يعمم على الحالة العادية ولا بد أن يعالج بوضع استثنائي عبر علاج استثنائي، مشيرا إلى أنه يمكن أن يعالج بدعم استثنائي غير مستمر محافظة على الكوادر البشرية وتوزيع المال العام التوزيع العادل.
وأضاف الدكتور العيسى أنه يجوز للقاضي أن يندب خبيرا من خارج إطار محكمته ويفهم الأطراف أن الأتعاب على الخاسر في القضية وإذا لم يكن هناك خصومة فعلى المستفيد، مشيرا إلى أن عموم محاكم العالم تسلك هذا المنهج دون أن يكون لديها خبراء متفرغون ويتحمل أتعاب الخبرة الطرف الخاسر في القضية.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# تفعيل المحاكم التجارية والمهنية القضائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/20/article_878488.html

## كلمة الاقتصادية

ستبدأ فعليا المحاكم التجارية في العمل بصورة مستقلة عن ديوان المظالم مع بداية العام الهجري الجديد، وسيتم سلخ قضايا وقضاة ومنسوبي الدوائر التجارية عن ديوان المظالم إلى تلك المحاكم التجارية، حيث يجري حاليا استكمال التجهيزات اللازمة لذلك، والانتهاء من تدريب القضاة من خلال دورات مكثفة على أعمال ومهام القضاء المتخصص، وهي مرحلة سيعقبها إطلاق المحاكم العمالية بتعاون بين وزارتي العدل والعمل، حيث قامت اللجنة المختصة بدراسة الموضوع من

جميع جوانبه من ناحية توفير العدد اللازم من القضاة وآلية تدريبهم والموظفين والمباني والاحتياجات اللازمة، وفق الإحصائية التي تعد عنصرا رئيسا في معرفة حجم العمل وما يحتاج إليه من موارد بشرية ومالية لتنفيذه.

إن الأمل معقود بالفعل على المحاكم التجارية التي قد لا يكون أداؤها بأفضل من الدوائر التجارية في ديوان المظالم حاليا، ولذا فقد جاء قرار مجلس الوزراء داعما لتخصص المحاكم التجارية، فقرر إنشاء مركز للتحكيم التجاري، فالقضاء التجاري يعاني كما ونوعا من القضايا التجارية وبطئا شديدا يتنافى مع طبيعة التجارة التي تقوم أساسا على السرعة والاستثمار الأمثل للمال والوقت والجهد، فضلا عن عدم وضوح كاف للرؤية في بدء انتقال الدوائر التجارية من ديوان المظالم إلى جهة القضاء العادي، وتكوين المحاكم التجارية لتكون محاكم لها استقلال وذاتية متميزة من بين المحاكم، وكذلك بدء دوائر الاستئناف التجارية وفتح باب الترافع أمامها عمليا بدلا من نظام التدقيق المعمول به حاليا، حيث لا يمكن اعتباره استئنافا على أي حال. ولأهمية فعالية التحكيم وعدم تعرض قراراته للنقض إلا في أضيق نطاق متى مست العدالة بشكل واضح، فإن دورا مأمولا من وزارة العدل ينتظره التجار والشركات والمؤسسات التجارية.

يقوم التحكيم بدور مساند للقضاء من خلال إتاحة الفرصة للمتنازعين لاختيار التحكيم بديلا عن اللجوء للمحاكم، ولأن التحكيم يحقق للخصوم السرعة والتخصص الدقيق في كل نوع من أنواع المنازعات، فإنه الطريق الأقصر والأفضل للمتعاملين في النشاط التجاري بالذات، ولكن لأن تجربة التحكيم في المملكة لم تكن في المستوى المأمول، بل هناك من انتقد التحكيم، وخصوصا الشركات التي لجأت للتحكيم وذاقت التجربة المرة في طول الإجراءات ثم العودة إلى نقطة الصفر من جديد، ليضيع الوقت والجهد والمال ثم تبقى الدعوى في مكانها تراوح بين هيئة التحكيم والمحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع، التي ترى في التحكيم منافسا يجب إزاحته وتهميش قراره لأبسط الأسباب.

والحقيقة أن قرار مجلس الوزراء سيحدث نقلة كبيرة في التقاضي في القضايا التجارية والمدنية لأنه أنشأ مركز تحكيم تجاري يعمل تحت مظلة مجلس الغرف التجارية والصناعية لخدمة القطاع الخاص والتجار، سواء كانوا شركات أو أفرادا، حيث يتيح لهم المركز فرصة إقامة الدعاوى أمام هذا المركز سواء كان هذا الاتفاق واردا في العقود التجارية التي تم إبرامها سلفا، أو في اتفاق لاحق بين الأطراف على اللجوء للمركز السعودي للتحكيم التجاري، والمهم الآن هو كيف سيعمل هذا المركز الذي يجب أن يتجنب الطابع الشخصي في العمل، مثل اختيار المحكمين وتحول بعضهم إلى مدافع عن الطرف الذي اختاره، وغير ذلك من السلوكيات التي يتم فيها الخلط بين المحكم والمحامي، فالقائمة واحدة ويتم الاختيار من بينها ليقوم الشخص الواحد بدور مزدوج، وهو سلوك غير لائق مهنيا وأخلاقيا وحتى قضائيا.

اليوم

# النساء في القطاع الحكومي

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4008700

## شعاع الدحيلان

أعلنت وزارة الخدمة المدنية عن وصول عدد موظفي الدولة إلى أكثر من 1.2 مليون موظف، يشكل النساء منهم 38.3 %، فيما قابل هذا الارتفاع في عدد الموظفات، وذكرت الوزارة في نشرتها الإحصائية، أنه تم ترقية 6 سيدات مقابل 329 رجلاً خلال شهر واحد فقط!

ترقية النساء في المنصب الوظيفي محكوم باعتبارات عدة، يتذيلها أهمية الخبرات والكفاءات، ويتصدرها الإيمان بمكانة المرأة وقدراتها، وتلعب الترقية دورًا مهمًا لكل من الفرد والمنظمة، فهي للموظف تمثل مكافأة معنوية ومادية تحفزه على المزيد من العطاء الذي سينعكس بدوره إيجاباً على المؤسسة التي يعمل بها، لذا فقد اهتم نظام الخدمة المدنية بإقرار نظام الترقيات كوسيلة لشغل الوظائف، وفقاً لمعايير الجدارة، حيث يتم العمل بلائحة الترقيات التي صدرت بقرار من مجلس الخدمة المدنية رقم (686/1)وتاريخ 1421/3/15هـ، وتم العمل بها اعتباراً من بداية السنة المالية 1422/1421هـ.

الترقية حافز تشجيعي للفرد تسهم في رفع الروح المعنوية والشعور بالانتماء لبذل المزيد من الجهد والتفاني في العمل، ورفع مستوى الأداء، وكلما زاد الارتباط بين الترقية كهدف وبين تحسين الإنتاجية للترقي، تكون الترقية أكثر فاعلية لتحفيز الأفراد. وترقية المرأة في مقر عملها سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، ما هي إلا اكتساب لخبراتها وتحفيز لأنشطتها العملية والمهنية، وسلم للوصول إلى القناعات الوظيفية، لتحقيق الأهداف المرجوة. فلابد من التركيز على استخدام البرمجيات في شئون الموظفين والخاصة بإعداد محاضر الترقيات التي تحد من عملية التجاوزات، حيث إن ما يتم إدخاله من بيانات آلياً للموظفين في الجهة (المؤهلات العلمية والدورات التدريبية التي حصل عليها وسنوات خدمته ومدة بقائه في المرتبة الحالية، إضافة إلى تقديراته في تقويم الأداء الوظيفي) سوف تترجم مباشرة في محاضر الترقيات.
لابد من ضرورة التركيز على توعية وتثقيف الموظفات بمواد نظام العمل، لمعرفة حقوق وواجبات الموظفة في القطاع الخاص والقطاع الحكومي من خلال زيارة موقع وزارة العمل الالكتروني وموقع وزارة الخدمة المدنية أيضا ولابد من التعريف بالخطط والمسارات الجديدة في قطاع التعليم والجهات الحكومية والأهلية، وأهمية التواصل مع الجهات ذات العلاقة، كوزارة العمل والغرف التجارية واللجنة الوطنية لتوظيف الفتيات السعوديات وصندوق الموارد البشرية، والهدف هو الحصول على «ترقيات وظيفية من خلال التدريب».

# البدء في تنفيذ آلية مشروع نظام القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140820/Con20140820718629.htm

## ماجد محمد قاروب

نيابة عن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ محمد بن عبدالكريم العيسى. افتتح معالي الشيخ محمد أمين مرداد عضو المجلس الأعلى للقضاء أعمال ملتقى اللجان القضائية الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع مركز القانون السعودي للتدريب وشارك في جميع جلسات الملتقى بالنقاش والحوار في جميع أوراق العمل وصولا إلى التوصيات، واليوم بعد مرور عام من العمل الجبار عين معاليه رئيسا لفريق العمل المعني بكل ما يتعلق بتنفيذ آلية نظام القضاء.
وضمت اللجنة جميع القياديين من أركان المجلس والوزارة، وأفاد معالي الشيخ محمد أمين مرداد بأنه قد بدأت الانطلاقة التي سترى نتائجها بوضع المحاكم المتخصصة على أرض الواقع، وهي محاكم الأحوال الشخصية التي ستفتح في 1435/10/21 والمحاكم الجزائية في 1435/11/21 وسلخ الدوائر الجزائية من ديوان المظالم والمحاكم التجارية في 1436/3/1 بعد سلخها بالكامل من ديوان المظالم بقضاتها وموظفيها ومبانيها والمحاكم العمالية في 1437/1/1 وجاري العمل مع وزارة العمل لسلخ اللجان العمالية لتكون نواة لذلك النوع من المحاكم، وضم الدوائر المرورية إلى المحاكم العامة أما آلية العمل في محاكم الاستئناف في ما تنظره من قضايا وتبت فيه سيكون عن طريق الترافع أمامها وتلك التي تظل تحت نظرها التميزي من حيث الإبرام والنقض، هذا بالإضافة إلى تحسن في كتابة عدل والرقابة القوية على عمل القضاة والموظفين وإدخال التقنية في كل العملية القضائية بحيث تكون بلا ورق، بالإضافة إلى الحصص التدريبية للقضاة والموظفين وتم عمل ستة آلاف حقيبة تدريبية وفي هذا العام ستكون سبعة آلاف كما تم إنشاء معهد التدريب العدلي بموافقة خادم الحرمين حفظه الله للإشراف على تدريب جميع العاملين في القطاع العدلي، وفي كل شهر هناك منتج تطويري جديد ينزل على أرض الواقع بالعملية القضائية. والآن يوجد من يعمل على إنشاء دوائر تلفزيونية للترجمة بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة، كذلك دوائر تلفزيونية لمحاكمة السجناء عن بعد للقضايا الجنائية التي ليس بها إزهاق أو إتلاف والاهتمام بالمحاماة وعما قريب ستظهر الهيئة السعودية للمحاماة وتم إصدار تصاريح للمحاميات وتستكمل عملية التوثيق التعاوني بإصدار الوكالات والعقود وكل ما يلزم توثيقه عن طريق المحامين وسيعد نظام للقضاء على العنف الأسري وكذلك مراكز تابعة لبرنامج الإصلاح وكذلك تفعيل مركز التحكيم السعودي ومبانٍ لكل المحاكم في المملكة.

إن هذا المشروع العملي لتنفيذ آلية القضاء مشروع ضخم يحتاج إلى إمكانيات كبيرة بشرية ومادية، وإن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وولي ولي العهد يتابعون هذه الخطوة المباركة لتطوير مرفق القضاء بمتابعة كل ما يجري مع معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، فأمر خادم الحرمين بالموافقة على إنشاء معهد التدريب العدلي سيوفر البيئة المناسبة لتدريب القضاة ومن يتبعهم على اختصاصات المحاكم المتخصصة.

وهنا يجب على المجتمع وسلطات الدولة الثلاث والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتهم زملائي المحامون الاستعداد لبدء العمل القضائي الجديد بكل ما يحمله ذلك التطوير والتغير في المعاني والمضامين، فولي أمرنا الملك العادل عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله قد أصدر أمره بتطوير القضاء وتوحد مجلس القضاء الأعلى مع ذلك في الجهود والرؤى وقام بتنفيذ ما يجب القيام به من الإعداد والتأهيل لإنفاذ المشروع وعلى الجميع الآن الاستعداد للبدء بالعمل وفق القضاء السعودي المتطور على أسس ثابتة من قواعد الشريعة السمحة.

# كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م

http://www.alyaum.com/article/4008614

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 24 شوال 1435هـ - 20 أغسطس 2014م

اضغط هنا